تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

العدد الثاني (١١) - السنة الثالثة - ربيع الثاني ١٤٠٨هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية، وليس لأيّ اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات :

تعنون باسم: **هيئة التحرير**

بيروت ـ بئرالعبد ـ مقابل البنك اللبناني / الفرنسي

ص. ب ٢٤/٣٤ ـ تلكس ٤٠٥١٢ ـ ت: ٨٢٠٨٤٣

تراثنا

العدد الثاني [١١]/السنة الثالثة/ ربيع الثاني ـ جمادى الأُولى ـ جمادى الثانية ١٤٠٨ هـ . ق.

الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث.

قيمة الإشتراك السنوي في نشرة تراثنا ١٥ دولاراً داخل لبنان ، و٢٥ دولاراً في البلاد العربية وأوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين واستراليا . بضمنها أجور البريد المضمون .

التحقيق في نفي التحريف
(٥)

السيد علي الميلاني

أحاديث كيفيّة جمع القرآن والشبهات
الناشئة عنها حوله

ثمّ إنّ ممّا يدلّ على النقصان أو يثير شبهات في الأذهان، الأحاديث التي يروونها في كيفيّة جمع القرآن، وهي أيضاً كثيرة في العدد ومعتبرة في السند، واليك شطراً منها:

١ـ السيوطي عن زيد بن ثابت: «قبض رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولم يكن القرآن جمع في شيء» (١).

٢ـ البخاري بسنده عن زيد بن ثابت، قال: «أرسل إليّ أبوبكر بعد مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبوبكر: إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإنّي أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك رأي عمر، قال زيد: قال أبوبكر: إنّك رجل شابّ عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠٢.

ما كان أثقل عليّ ممّا أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله -صلّى الله عليه وآله-؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبوبكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحدغيره: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتّم...) حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفّاه الله، ثم عند عمر في حياته، ثم عند حفصة بنت عمر» (٢).

٣- وروى البخاري بسنده عن أنس، قال: «إنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح ارمينية وآذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أميرالمؤمنين أدرك هذه الأُمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردّها عليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أُفق بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق» (٣).

٤- أخرج ابن أبي داود: «أنّ أبابكر قال لعمر وزيد: أقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه» (٤).

٥- أخرج ابن أبي داود: «أنّ عمر سأل عن آية من كتاب الله: فقيل: كانت مع فلان، قتل يوم اليمامة، فقال: إنّا لله... وأمر بجمع القرآن، فكان أول

---

(٢) صحيح البخاري -باب جمع القرآن- ٦: ٢٢٥.

(٣) صحيح البخاري ٦: ٢٢٦.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠٥.

من جمعه في المصحف» [٥].

٦- أخرج ابن أبي داود باسناده عن علي عليه السلام قال: «أعظم الناس في المصاحف أجراً أبوبكر، إنّ أبابكر أول من جمع كتاب الله» [٦].

هذه طائفة من الأحاديث في كيفيّة جمع القرآن، ومن أراد المزيد فليراجع أبواب جمع القرآن وغيرها من المظان في الصحاح وغيرها ككنز العمال والإتقان.

وفي هذه الاحاديث شبهات حول القرآن:

الشبهة الأُولى

جمع القرآن بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله

لقد دلّت هذه الأحاديث على أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قد قبض ولَمّا يجمع القرآن، ففي واحدمنهايقول زيد بن ثابت لأبي بكر بعد أن أمره بجمع القرآن: «كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله» وفي آخر يقول: «قبض رسول الله -صلّى الله عليه وآله- ولم يكن القرآن جمع في شيء» وقد تقدّم عن عائشة أنّها قالت بالنسبة إلى بعض الآيات: «كان في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله -صلّى الله عليه وآله- وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها».

وإذا كان القرآن كما تفيد هذه الأحاديث غير مجموع على عهده صلّى الله عليه وآله على ما هو عليه الآن، وأنّ الصحابة هم الذين تصدّوا لجمعه من بعده، فإنّ من المحتمل قريباً ضياع بعضه هنا وهناك بل صريح بعضها ذلك، وحينئذ يقع الشك في أنْ يكون هذا القرآن الموجود جامعاً لجميع ما أنزله الله عزّ وجلّ على النبي صلّى الله عليه وآله.

* * *

---

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠٤.

(٦) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠٤.

الشبهة الثانية

جمع القرآن بعد مقتل القرّاء

وتفيد طائفة أُخرى من أحاديثهم في باب جمع القرآن: أنّ الجمع كان بعد أن قُتل عدد كبير من القرّاء في حرب اليمامة [٧]، فعمدوا إلى جمعه وتدوينه مخافة أن يُفقد القرآن بفقد حفّاظه وقرّائه كما ذهبت آية منه مع أحدهم كما في الخبر.

وهذا بطبيعة الحال يورث الشكّ والشبهة في هذا القرآن.

الشبهة الثالثة

جمع القرآن من العسب ونحوها ومن صدور الرجال

وصريح بعض تلك الأحاديث: أنّهم تصدّوا لجمع القرآن من العسب والرقاع واللخاف [٨] ومن صدور الرجال الباقين بعد حرب اليمامة، لكن بشرط أن يشهد شاهدان على أنّ ما يذكره قرآن، ففي الحديث عن زيد: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال» وفيه: «وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان».

ومن المتسالم عليه بين المسلمين عدم عصمة الأصحاب [٩]، والعادة تقضي بعدم التمكّن من الاحاطة بجميع ما هم بصدده في هذه الحالة، بل لاأقل من احتمال عدم إمكان إقامة الشاهدين على بعض ما يدّعى سماعه من النبي صلّى الله عليه وآله، بل قد وقع ذلك بالنسبة إلى بعضهم كعمر في آية الرجم، حيث ذكروا: «أنّ عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنّه كان وحده».

---

(٧) راجع حول حرب اليمامة: حوادث السنة ١١ من تاريخ الطبري ٣: ٢٨١-٣٠١.

(٨) اللخاف: حجارة بيض رقاق، واحدتها لخفة. الصحاح (لخف) ٤/١٤٢٦.

(٩) بل فيهم من ثبت فسقه ونفاقه... وسنتكلّم بعض الشيء حول عدالة الصحابة في الفصل الخامس.

لكن العجيب من زيد ردّ عمر لكونه وحده وقبول ما جاء به أبو خزيمة الأنصاري وحده، فلماذا ردّ عمر وقبل أباخزيمة؟ وهل كان لأبي خزيمة شأن فوق شأن عمر؟ وهو من الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشّرة بالجنّة عندهم؟!

الشبهة الرابعة

إحراق عثمان المصاحف

وإعدام عثمان المصاحف ممّا تواترت به الأخبار بل من ضروريات التأريخ الإسلامي [١٠] وهذه القضية -بغضّ النظر عن جزئياتها- تفضي إلى الشكّ في هذا القرآن، إذ الإختلاف بينه وبينها قطعي، فما الدليل على صحته دونها؟ ومن أين الوثوق بحصول التواتر لجميع سوره وآياته؟ لاسيّما وأنّ أصحاب المصاحف تلك كانوا أفضل وأعلم من زيد بن ثابت في علم القرآن، لاسيّما عبدالله بن مسعود الذي أخرج البخاري عنه أنّه قال: «والله لقد أخذت من في رسول الله -صلّى الله عليه وآله- بضعاً وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي -صلّى الله عليه وآله- أني أعلمهم بكتاب الله» وروى أبو نعيم بترجمته أنّه قال: «أخذت من في رسول الله -صلّى الله عليه وآله- سبعين سورة وإنّ زيد بن ثابت لصبي من الصبيان، وأنا أدع ما أخذت من في رسول الله؟!» [١١].

كلمات الصحابة والتابعين

في وقوع الحذف والتغيير والخطأ في القرآن المبين

يظهر من خلال الأخبار والآثار كثرة تكلّم الصحابة والتابعين في جمع عثمان المصاحف، فمنهم من طعن في زيد بن ثابت الذي باشر الأمر بأمر عثمان، ومنهم من طعن في كيفيّة الجمع، ومنهم من كان يفضّل مصحف غيره من الصحابة تفضيلاً لأصحابها على عثمان في علم القرآن.

---

(١٠) جاء في بعض الأخبار أنّه أمر بطبخها، وفي بعضها: أمر بإحراقها،وفي بعضها: أمر بمحوها.

(١١) حلية الأولياء ١: ١٢٥.

لقد كثر التكلّم والقول فيه حتى انبرى أميرالمؤمنين عليه السلام ـ فيما يروون ـ ليدافع عن عثمان ومصحفه. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وقد جاء عن عثمان أنّه إنّما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة، فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: قال علي: لا تقولوا في عثمان إلّا خيراً، فوالله مافعل الذي فعل في المصاحف إلّا عن ملأ منا، قال: ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت» (١٢).

وكذلك العلماء والمحدّثون في كتبهم، حتى ألّف بعضهم كتاب «الردّ على من خالف مصحف عثمان» (١٣).

فعن ابن عمر أنّه قال: «...ما يدريه ما كلّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير» (١٤)

وعن عبدالله بن مسعود: «أنّه كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف» (١٥).

وعنه: «لو ملكت كما ملكوا لصنعت بمصحفهم مثل الذي صنعوا بمصحفي» (١٦).

وعن ابن عباس في قوله تعالى: «حتى تستأنسوا وتسلّموا» (١٧): «إنّماهي خطأ من الكاتب، حتى تستأذنوا وتسلّموا» (١٨).

وعنه في قوله تعالى: «أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله...» (١٩): «أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعس» (٢٠).

---

(١٢) فتح الباري ٩: ١٥.

(١٣) لابن الأنباري كتاب بهذا الإسم.

(١٤) الدرّ المنثور.

(١٥) فتح الباري ٩: ١٦.

(١٦) محاضرات الراغب.

(١٧) سورة النور: ٢٧.

(١٨) الإتقان في علوم القرآن.

(١٩) سورة الرعد: ٣١.

(٢٠) الإتقان في علوم القرآن.

وعنه في قوله تعالى: «وقضى ربك ...» [٢١]: «إلتزقت الواو بالصاد وأنتم تقرأونها: وقضى ربك ...» [٢٢].

وعنه في قوله تعالى: «ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء...» [٢٣]: «خذوا هذه الواو واجعلوها هاهنا: والذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم...» [٢٤].

وعن عائشة بعد ذكر آيةٍ: «قبل أن يغيّر عثمان المصاحف» [٢٥].

وعنها في قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران» وقوله: «إنّ الذين آمنوا... والصابئون ...» قالت: «يا ابن أختي هذا عمل الكُتّاب أخطأوا في الكتاب» قال السيوطي: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين» [٢٦].

وعنها في قوله تعالى:«والذين يؤتون ما آتوا...» [٢٧]: «كذلك أُنزلت ولكن الهجاء حرّف» [٢٨].

وعنها وعن أبان بن عثمان في قوله تعالى: «والمقيمين الصلاة» [٢٩]: «هو غلط من الكاتب» [٣٠].

وعن مجاهد والربيع في قوله تعالى: «وإذ أخذ الله ميثاق النبيين...» [٣١]: «هي خطأ من الكاتب» قال الحافظ السيوطي: «أخرج عبد ابن حميد والفريابي وابن جرير وابن المنذر، عن مجاهد، في قوله تعالى: «واذ أخذ

---

(٢١) سورة الاسراء: ١٧: ٢٣.
(٢٢) الإتقان في علوم القرآن.
(٢٣) الأنبياء ٢١: ٤٨.
(٢٤) الإتقان في علوم القرآن.
(٢٥) الإتقان في علوم القرآن ٣: ١٨٢.
(٢٦) الإتقان في علوم القرآن.
(٢٧) المؤمنون ٢٣: ٦٠.
(٢٨) الإتقان في علوم القرآن.
(٢٩) النساء ٤: ١٦٢.
(٣٠) معالم التنزيل.
(٣١) آل عمران ٣: ٨١.

الله ميثاق النبيّين لما آتيتكم من كتاب وحكمة» قال: هي خطأ من الكاتب وهي قراءة ابن مسعود: ميثاق الذين أُوتوا الكتاب، وأخرج ابن جرير عن الربيع أنّه قرأ: وأذ أخذ الله ميثاق الذين أُوتوا الكتاب. قال: وكذلك كان يقرأها أُبيّ ابن كعب» (٣٢).

وعن سعيد بن جبير في قوله تعالى: «والمقيمين الصّلاة»: «هو لحن من الكاتب» (٣٣).

وقال الفخر الرازي في قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران» (٣٤): «القراءة المشهورة (إنّ هذان لساحران). ومنهم من ترك هذه القراءة وذكروا وجوهاً، أحدها: قرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر: إنّ هذين لساحران. قالوا: وهي قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن، وروي عن عثمان أنّه نظر في المصحف، فقال: أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها» (٣٥).

فالعجيب جداً طعن عثمان نفسه في هذا المصحف.

وفي رواية البغوي قال عثمان: «إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها، فقيل له: ألا تغيّره! فقال: دعوه فإنّه لا يحلّ حراماً ولا يحرّم حلالاً» (٣٦).

وفي الإتقان قال: «لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجدفيه هذه الحروف» (٣٧).

* * *

---

(٣٢) الدر المنثور ٢: ٤٧.

(٣٣) الاتقان في علوم القرآن.

(٣٤) سورة طه: ٦٣.

(٣٥) التفسير الكبير ٢٢: ٧٤.

(٣٦) معالم التنزيل.

(٣٧) الإتقان في علوم القرآن.

الفصل الثاني
الرواة لأحاديث التحريف من أهل السُنّة

لقد روى أحاديث التحريف من أهل السُنّة أكثر علمائهم من محدّثين ومفسّرين وفقهاء وأُصوليّين ومتكلّمين... ونحن نكتفي بذكر مَن أوردنا الأحاديث السابقة عنه مباشرة أو بواسطة مع موجز تراجمهم (٣٨):

١ـ مالك بن أنس؛ أحد الأئمّة الأربعة، روى عنه الشافعي وخلائق جمعهم الخطيب في مجلّد، وهو شيخ الأئمّة وإمام دار الهجرة عندهم. (١٧٩).

٢ـ عبدالرزّاق بن همام الصنعاني؛ أحد الأعلام، روى عنه أحمد وجماعة. (٢١١).

٣ـ الفريابي، محمد بن يوسف بن واقد؛ أحد الأئمّة، روى عنه أحمد والبخاري. (٢١٢).

٤ـ النسائي، أحمد بن شعيب؛ الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أحد الأئمّة المبرّزين والحفّاظ المتقنين والأعلام المشهورين، قال الحاكم: «كان النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره». وقال الذهبي: «هو أحفظ من مسلم بن الحجّاج». (٢١٥).

٥ـ أبوعبيد، القاسم بن سلام؛ أحد الأعلام، وثّقه أبوداود وابن معين وأحمد وغير واحد. (٢٢٤).

٦ـ الطيالسي، أبو الوليد هشام بن عبدالملك الباهلي؛ أحد الأعلام، روى عنه أحمد والبخاري وأبوداود، قال أحمد: «هو شيخ الإسلام اليوم، ما أُقدّم عليه أحداً من المحدّثين». (٢٢٧).

٧ـ سعيد بن منصور؛ الحافظ، أحد الأعلام، روى عنه أحمد ومسلم وأبوداود، قال أحمد: «من أهل الفضل والصدق»، وقال أبوحاتم: «من المتقنين

---

(٣٨) استخرجناها من كتاب «طبقات الحفّاظ» للحافظ السيوطي، وكتاب «طبقات المفسّرين» لتلميذه الداودي، وقد أعطى محقّق الكتابين في الهامش مصادر أُخرى لكل ترجمة.

الأثبات، ممّن جمع وصنّف». (٢٢٧).

٨- ابن أبي شيبة، أبوبكر عبدالله بن محمد؛ روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما. (٢٣٥).

٩- أحمد بن حنبل؛ صاحب «المسند»، أحد الأئمّة الأربعة، روى عنه البخاري ومسلم وأبوداود وغيرهم. (٢٣٨).

١٠- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم؛ أحد أئمّة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، روى عنه الجماعة سوى ابن ماجة. (٢٣٨).

١١- ابن منيع، أحمد بن منيع البغوي؛ روى عنه مسلم والجماعة. (٢٤٤).

١٢- ابن الضريس، الحافظ أبوعبدالله محمد بن أيوب؛ وثّقه ابن أبي حاتم والخليلي. (٢٤٩).

١٣- البخاري، محمد بن إسماعيل؛ صاحب الصحيح، روى عنه مسلم والترمذي. (٢٥٦).

١٤- مسلم بن الحجّاج النيسابوري؛ صاحب الصحيح، روي عنه أنّه قال: «صنّفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة». (٢٦١).

١٥- الترمذي، محمد بن عيسى؛ صاحب «الجامع الصحيح»، كان أحد الأئمّة الّذين يقتدى بهم -عندهم- في علم الحديث. (٢٧٩).

١٦- ابن ماجة القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد؛ صاحب السنن، قال الخليلي: «ثقة كبير، متّفق عليه، محتجّ به». (٢٨٣).

١٧- عبدالله بن أحمد بن حنبل؛ الحافظ ابن الحافظ، قال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً فهماً». (٢٩٠).

١٨- البزّار، أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري؛ الحافظ العلّامة الشهير. (٢٩٢).

١٩- أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي؛ الحافظ الثقة محدّث الجزيرة، قال الحاكم: «كنت أرى أبا علي الحافظ معجباً بأبي يعلى وإتقانه وحفظه لحديثه». (٣٠٧).

٢٠- الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير؛ قال الخطيب: «كان أحد الأئمّة، يُحكَم بقوله ويُرجَع إليه». (٣١٠).

٢١- ابن المنذر، أبوبكر محمد بن إبراهيم؛ الحافظ العلاّمة الثقة الأوحد، كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، مجتهداً لا يقلّد أحداً. (٣١٨).

٢٢- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمدُ بن إدريس الرازي؛ الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام، قال الخليلي: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، ثقة حافظاً زاهداً، يُعدّ من الأبدال». (٣٢٧).

٢٣- ابن الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم المقرئ النحوي اللغوي؛ وكان صدوقاً فاضلاً ديّناً خيّراً من أهل السّنّة، وكان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً بأسانيدها. (٢٢٨).

٢٤- ابن أشته، محمد بن عبدالله اللوذري أبوبكر الأصبهاني؛ أُستاذ كبير وإمام شهير ونحوي محقّق، ثقة، قال الداني: «ضابط مشهور مأمون ثقة، عالم بالعربية، بصير بالمعاني، حسن التصنيف». (٣٦٠).

٢٥- الطبراني، سليمان بن أحمد؛ الإمام العلاّمة الحجّة، بقيّة الحفّاظ، مسند الدنيا، وأحد فرسان هذا الشأن. (٣٦٠).

٢٦- أبوالشيخ، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان؛ الإمام الحافظ، مسند زمانه، وكان مع سعة علمه وغزارة حفظه صالحاً خيّراً، قانتاً لله صدوقاً، قال ابن مردويه: «ثقة مأمون»، وقال الخطيب: «كان حافظاً ثبتاً متقناً»، وقال أبونعيم: «أحد الأعلام».(٣٦٩).

٢٧- الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر؛ الإمام شيخ الإسلام، حافظ الزمان، حدّث عنه الحاكم وقال: «أوحد عصره في الفهم والحفظ والورع، إمام في القرّاء والمحدّثين، لم يخلف على أديم الأرض مثله»، وقال القاضي أبو الطيّب:

«الدارقطني أميرالمؤمنين في الحديث». (٣٨٥).

٢٨- الراغب الأصفهاني، أبوالقاسم المفضّل بن محمد؛ صاحب المصنّفات، ذكر الفخر الرازي أنّه من أئمّة السُنّة وقرنه بالغزّالي، وكان في أوائل المائة الخامسة.

٢٩- الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله؛ الحافظ الكبير، إمام المحدّثين في عصره في الحديث والعارف به حقّ معرفته، وكان صالحاً ثقة يميل إلى التشيّع. (٤٠٥).

٣٠- ابن مردويه، أبوبكر أحمد بن موسى الأصبهاني؛ الحافظ الكبير العلاّمة، كان فهماً بهذا الشأن، بصيراً بالرجال، طويل الباع، مليح التصانيف. (٤١٠).

٣١- البيهقي، أبوبكر أحمد بن الحسين؛ الإمام الحافظ العلاّمة، شيخ خراسان، انفرد بالإتقان والضبط والحفظ، وعمل كتباً لم يسبق إليها وبورك له في علمه. (٤٥٨).

٣٢- ابن عساكر، أبوالقاسم علي بن الحسن؛ الإمام الكبير حافظ الشام بل حافظ الدنيا، الثقة الثبت الحجّة، سمع منه الكبار، وكان من كبار الحفّاظ المتقنين. (٥٧١).

٣٣- ابن الأثير، المبارك محمد بن محمد؛ من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء وأوحد الفضلاء (٦٠٦).

٣٤- الضياء المقدسي، أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد؛الإمام العالم الحافظ الحجّة، محدّث الشام شيخ السُنّة، رحل وصنّف، وصحّح وليّن، وجرّح وعدّل، وكان المرجوع إليه في هذا الشأن، جبلاً ثقة ديّناً زاهداً ورعاً. (٦٤٣).

٣٥- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري؛ مصنّف التفسير المشهور الذي سارت به الركبان، كان من عباد الله الصالحين والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، قال الذهبي: «إمام متقن متبحّر في العلم، له تصانيف مفيدة تدلّ على إمامته وكثرة اطّلاعه ووفور فضله». (٦٧١).

٣٦- ابن كثير، عماد الدين أبوالفداء إسماعيل بن عمر؛ الإمام المحدّث الحافظ، وصفه الذهبي بالإمام المفتي المحدّث البارع، ثقة متفنّن محدّث متقن. (٧٧٤).

٣٧- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي المصري؛ شيخ الإسلام، وإمام الحفّاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقاً، قاضي القضاة، صنّف التصانيف التي عمّ النفع بها. (٨٥٢).

٣٨- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر؛ الحافظ الشهير صاحب المؤلفات الكثيرة في العلوم المختلفة، أثنى عليه مترجموه كالشوكاني في «البدر الطالع» والسخاوى في «الضوء اللامع» وابن العماد في «شذرات الذهب» وغيرهم. (٩١١).

٣٩- المتّقي، نور الدين علي بن حسام الهندي؛ كان فقيهاً محدّثاً صاحب مؤلفات، أشهرها: كنز العمّال، أثنى عليه ابن العماد في «شذرات الذهب» والعيدروسي في «النور السافر في أعيان القرن العاشر». (٩٧٥).

٤٠- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي؛ المفسّر المحدّث الفقيه اللغوي النحوي، صاحب «روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني»، وغيره من المؤلفات (١٢٧٠).

هؤلاء جملة ممّن روى أحاديث نقصان التحريف...

فهل تجوز نسبة القول بالتحريف إليهم جميعاً؟

لقد علم ممّا سبق في غضون الكتاب: أنّ مجرّد رواية الحديث ونقله لا يكون دليلاً على التزام الناقل والراوي بمضمونه، وعلى هذا الاساس لا يمكننا أن ننسب إليهم هذا القول الباطل...

نعم فيهم جماعة التزموا بنقل الصحاح، فلم يخرجوا في كتبهم إلّا ما قطعوا بصدوره من النبي -صلّى الله عليه وآله وسلّم- وصحابته، حسب شروطهم التي اشترطوها في الراوي والرواية،فهم -وكل من تبعهم في الاعتقاد بصحّة جميع أخبار كتبهم- ملزمون بظواهر ما أخرجوا فيها من أحاديث التحريف، مالم يذكروا لها

محملاً وجيهاً أو تأويلاً مقبولاً...

وممّن التزم بنقل الصحاح من هؤلاء:

١ـ مالك بن أنس

لقد اشترط مالك في كتابه «الموطّأ» الصحّة، ولذلك استشكل بعض الأئمّة إطلاق أصحّية كتاب البخاري مع اشتراك البخاري ومالك في اشتراط الصحّة والمبالغة في التحرّي والتثبّت [٣٩].

وقال الشافعي: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك» [٤٠].

وقال الحافظ مغلطاي: «أول من صنّف الصحيح مالك» [٤١].

وقال الحافظ ابن حجر: «كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلّده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما» [٤٢].

٢ـ أحمد بن حنبل

قال أحمد في وصف مسنده:

«إنّ هذا كتاب قد جمعته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلّا ليس بحجّة» [٤٣].

وعنه: إنّه شرط في مسنده الصحيح [٤٤].

وقال السبكي: «ألّف مسنده وهو أصل من أُصول هذه الأُمّة» [٤٥].

---

(٣٩) هدى الساري ١: ٢١.

(٤٠) مقدّمة ابن الصلاح: ١٤ وغيره.

(٤١) تنوير الحوالك: ٨.

(٤٢) تنوير الحوالك.

(٤٣) تدريب الراوي ١: ١٧٢ وغيره.

(٤٤) تدريب الراوي وغيره.

(٤٥) طبقات الشافعية، ترجمة أحمد.

وقال الحافظ المديني: «هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتُقي من حديثٍ كثير ومسموعات وافرة، فجعل إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأ ومستنداً» (٤٦).

هذا ... وقد ألّف الحافظ ابن حجر كتاباً في شأن «المسند» سمّاه «القول المسدّد في الذبّ عن المسند» ردّ به على قول من قال بوجود أحاديث ضعيفة في مسند أحمد.

وقد أتمّه الحافظ السيوطي بذيل سمّاه «الذيل الممهّد» (٤٧).

٣ـ محمد بن إسماعيل البخاري

وقد شرط البخاري في كتابه: أن يخرج الحديث المتّفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متّصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن إلّا راوٍ واحد وصحّ الطريق إليه كفى (٤٨).

وعن البخاري أنّه قال: «ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلّا اغتسلت قبل ذلك وصلّيت ركعتين» (٤٩).

وعنه أيضاً: «صنّفت كتابي الجامع الصحيح في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصلّيت ركعتين وتيقّنت صحّته» (٥٠).

وعنه: «صنّفت الجامع من ستّمائة ألف حديث في ستّ عشرة سنة وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله» (٥١).

---

(٤٦) طبقات الشافعية.

(٤٧) تدريب الراوي ١: ١٧٢.

(٤٨) هدى الساري ١: ٢٠.

(٤٩) هدى الساري ٢: ٢٦١.

(٥٠) هدى الساري.

(٥١) هدى الساري.

وعنه أيضاً: «رأيت النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وكأنّني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذبّ بها عنه، فسألت بعض المعبّرين فقال لي: أنت تذبّ عنه الكذب.

فهذا الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح» (٥٢).

وعنه أنّه قال: «لم أُخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر...» (٥٣).

وقال الحافظ ابن حجر:

«تقرّر أنّه التزم فيه الصحّة، وأنّه لا يورد فيه إلّا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إيّاه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وأيّامه، وممّا نقلناه عنه من رواية الأئمّة عنه صريحاً...» (٥٤).

وقال ابن الصلاح: «أول من صنّف في الصحيح: البخاري أبوعبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبوالحسين مسلم بن الحجّاج القشيري، ومسلم مع أنّه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنّه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز... ثمّ إنّ كتاب البخاري أصحّ الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد...» (٥٥).

وقد نقل هذا الحافظ ابن حجر وأثبت أصحّية كتاب البخاري من كتاب مسلم، وذكر أنّ هذا ممّا اتّفق عليه العلماء، واستشهد بكلمات الأئمّة على ذلك (٥٦).

وكذا الحافظ النووي في التقريب، ووافقه الحافظ السيوطي في شرحه

---

(٥٢) هدى الساري ١: ١٨.

(٥٣) هدى الساري ١: ١٨.

(٥٤) هدى الساري ١: ١٩.

(٥٥) مقدّمة ابن الصلاح: ١٣-١٤.

(٥٦) هدى الساري ١: ٢١.

وقال: «وعليه الجمهور، لأنّه أشدّ اتّصالاً وأتقن رجالاً...» [٥٧].

٤ـ مسلم بن الحجّاج النيسابوري

وقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنّما وضعت ما أجمعوا عليه» [٥٨].

وقال: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند ـ يعني صحيحه ـ» [٥٩].

وقال أيضاً: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكلّ ما أشار أنّ له علّة تركته، وكلّ ما قال أنّه صحيح وليس له علّة أخرجته» [٦٠].

وقال: «صنّفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة» [٦١].

هذا، وقد قالوا: إنّ أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان، ثمّ اختلفوا في أنّ أيّهما أفضل وأصحّ، فذهب جمهورهم إلى أنّ البخاري أصحّ، وقال الحافظ أبوعلي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم، وتبعه بعض شيوخ المغرب [٦٢].

٥ـ أبوعيسى الترمذي

قال الترمذي: «صنّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به.

ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبي يتكلّم» [٦٣].

---

(٥٧) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١: ٨٨-٩١.

(٥٨) مقدّمة ابن الصلاح: ١٦، تدريب الراوي ١: ٩٨.

(٥٩) المنهاج في شرح مسلم ١: ٢٢ هامش إرشاد الساري.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المنهاج في شرح مسلم ١: ٢٢ هامش إرشاد الساري.

(٦٢) تدريب الراوي ١: ٩٣ وغيره.

(٦٣) تذكرة الحفّاظ ـ ترجمته.

وقال في كتاب العلل الذي في آخر جامعه:

«جميع ما في هذا الكتاب ـ يعني جامعه ـ من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث عن ابن عبّاس رضي الله تعالى عنه: انّ النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ولا سفر، وحديث النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أنّه قال: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

قال: وقد بيّنّا علّة الحديثين جميعاً في الكتاب».

قال المباركفوري: «قلت: قد تعقّب الملّا معين في كتابه (دراسات اللبيب) على كلام الترمذي هذا، وقد أثبت أنّ هذين الحديثين كليهما معمول به، والحقّ مع الملّا معين عندي والله تعالى أعلم» (٦٤).

هذا، وقد جاء في مقدّمة تحفة الاحوذي فصل «في بيان أنّه ليس في جامع الترمذي حديث موضوع» (٦٥).

وجامع الترمذي من الكتب الستّة الصحاح عند أهل السُنّة بلا خلاف بينهم، غير أنّهم اختلفوا في رتبته هل هو بعد الصحيحين أو بعد سنن أبي داود أو بعد سنن النسائي؟ (٦٦).

٦ـ أحمد بن شعيب النسائي

وكتاب النسائي أحد الصحاح الستّةبلا خلاف.

قالوا: وقد صنّف النسائي في أول أمره كتاباً يقال له: «السنن الكبير» ثمّ اختصره وسمّاه «المجتنى» وسبب اختصاره: أنّ أحداً من أُمراء زمانه سأله أنّ جميع أحاديث كتابك صحيح؟

قال: لا.

---

(٦٤) مقدّمة تحفة الاحوذي: ٣٦٧.

(٦٥) مقدّمة تحفة الاحوذي: ٣٦٥-٣٦٧.

(٦٦) مقدّمة تحفة الاحوذي: ٣٦٤.

فأمره الأمير بتجريد الصحاح وكتابه صحيح مجرّد.

فانتخب منه «المجتنى» وأسقط منه كل حديث تكلّم في إسناده [٦٧].

فإذا أطلق المحدّثون بقولهم: رواه النسائي، فرادهم هذا المختصر المسمّى بالمجتنى لا السنن الكبير [٦٨].

وعن الحاكم وأبي علي الحافظ والخطيب: للنسائي شرط في الرجال أشدّ من شرط مسلم [٦٩].

٧ـ ابن ماجة القزويني

قال ابن ماجة: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه وقال: أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها...» [٧٠].

وقال المباركفوري: «وأمّا سنن ابن ماجة فهو سادس الصحاح الستّة...» [٧١].

وفي كشف الظنون: «إنّه سادس الصحاح الستّة عند بعض الأئمّة» [٧٢].

قلت: وممّن قال بذلك الحافظان ابن طاهر، وعبد الغني، المقدسيان.

٨ـ الحاكم النيسابوري

وألّف أبو عبدالله الحاكم النيسابوري كتاب «المستدرك على الصحيحين»، ذكر فيه ما فات البخاري ومسلماً ممّا على شرطهما أو شرط

---

(٦٧) جامع الأُصول ١: ١٦٦ وغيره.

(٦٨) مقدّمة تحفة الاحوذي: ١٣١.

(٦٩) مقدمة تحفة الاحوذي: ١٣١.

(٧٠) تذكرة الحفّاظ ٢: ٦٣٦.

(٧١) مقدّمة تحفة الاحوذي: ١٣٤.

(٧٢) كشف الظنون: ١٠٠٤.

أحدهما أو هو صحيح... [٧٣].

فالمستدرك من الكتب التي التزم فيها بالصحّة، ولذا يعبّر عنه بالصحيح المستدرك [٧٤].

ولقد أثنى على الحاكم كل من جاء بعده من الحفّاظ، ونسبه بعضهم إلى التشيّع وقالوا: إنّه قد تساهل في ما استدركه على شرط الصحيح.

قلت: لا يبعد أن يكون من أسباب رميه بالتشيّع والتساهل إخراجه أحاديث في فضل أميرالمؤمنين عليه السلام، بل قد صرّح بذلك الخطيب... [٧٥].

٩ـ الضياء المقدسي

وقد التزم الحافظ الضياء المقدسي الصحّة في كتابه «المختارة».

قال الحافظ العراقي: «وممّن صحّح أيضاً من المتأخّرين الحافظ ضياءالدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، فجمع كتاباً سمّاه (المختارة) التزم فيه الصحّة...» [٧٦].

وقال الحافظ السيوطي: «ومنهم الحافظ ضياءالدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، فجمع كتاباً سمّاه (المختارة) التزم فيه الصحّة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها» [٧٧].

وفي «كشف الظنون» بعد أن صرّح بما تقدّم: «قال ابن كثير: وهذا الكتاب لم يتمّ، وكان بعض الحفّاظ من مشايخنا يرجّحه على مستدرك الحاكم» [٧٨].

هذا، وقد أثنى عليه كل من ترجم له، قال الحافظ الذهبي ما ملخّصه:

---

(٧٣) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ١: ٢٦.

(٧٤) تدريب الراوي ١: ١٠٨، مقدّمة تحفة الاحوذي: ١٥٥.

(٧٥) مقدّمة تحفة الاحوذي: ١٥٦.

(٧٦) التقييد والايضاح لما أُطلق أو أُغلق من كتاب ابن الصلاح.

(٧٧) تدريب الراوي ١: ١٤٤.

(٧٨) كشف الظنون.

«الإمام العالم الحافظ الحجّة،محدّث الشام، شيخ السُنّة، صاحب التصانيف النافعة، نَسَخَ وصنّف، وصحّح وليّن، وجرح وعدّل، وكان المرجع إليه في هذا الشأن، قال تلميذه عمر بن الحاجب: شيخنا أبوعبدالله شيخ وقته ونسيج وحده علماً وحفظاً وثقة وديناً، من العلماء الربّانيّين، وهو أكبر من أن يدلّ عليه مثلي.

رأيت جماعة من المحدّثين ذكروه فأطنبوا في حقّه ومدحوه بالحفظ والزهد.

سألت الزكيّ البرزالي عنه فقال: ثقة، جبل، حافظ، ديّن.

قال ابن النجّار: حافظ متقن حجّة، عالم بالرجال، ورع تقي.

وقال الشرف ابن النابلسي: ما رأيت مثل شيخنا الضياء» [٧٩].

* * *

(٧٩) تذكرة الحفّاظ ٤: ١٤٠٦.

الفصل الثالث
الأقوال والآراء

لقد تقدّم ذكر الأحاديث الدالّة على التحريف... وعرفت من خلال ذلك أنّ القول بنقصان القرآن مضاف إلى جماعة كبيرة من صحابة رسول الله -صلّى الله عليه وآله وسلّم- وعلى رأسهم:

عمر بن الخطّاب، عثمان بن عفّان، عبدالله بن العبّاس، عبدالله بن عمر، عبدالرحمن بن عوف، أُبَيّ بن كعب، عبدالله بن مسعود، زيد بن ثابت، أبو موسى الأشعري، حذيفة بن اليمان، جابر بن عبدالله، زيد بن أرقم، عائشة بنت أبي بكر، حفصة بنت عمر...

ومن مشاهير التابعين... وعلى رأسهم:

سعيد بن جبير، عكرمة، الضحّاك ، سعيد بن المسيّب، عروة بن الزبير، محمد بن مسلم الزهري،زرّ بن حبيش، مجاهد، الحسن البصري...

وعرفت أنّ تلك الأحاديث مخرجة في أهمّ كتب أهل السُنّة وأسفارهم، ومن أشهرها:

الموطّأ، صحيح البخاري، صحيح مسلم، صحيح الترمذي، صحيح النسائي، صحيح ابن ماجة، المصنّف لابن أبي شيبة، المسند لأحمد، المستدرك للحاكم، الجوامع الثلاثة للطبراني، المسند لأبي يعلى، السنن للبيهقي، جامع الأُصول، فتح الباري، إرشاد الساري، المصاحف لابن الأنباري، الدرّ المنثور، كنز العمّال، تاريخ دمشق، تفسير الطبري، تفسير الرازي، تفسير القرطبي، تفسير البغوي، تفسير الخازن، الكشّاف، البحر المحيط، تفسير ابن كثير، مشكل الآثار، التسهيل لعلوم التنزيل، البرهان في علوم القرآن، مناهل العرفان في علوم القرآن، الاتقان في علوم القرآن، وغيرها من الكتب في الحديث والفقه والتفسير...

• • •

موقف علماء الشيعة من هذه الأخبار والآثار:

أمّا علماء الشيعة فإنّ موقفهم من هذه الأحاديث والآثار المنقولة عن الصحابة نفس الموقف الذي اتّخذوه تجاه الأحاديث المرويّة في كتبهم أنفسهم... فإنّهم بعد ما قالوا بعدم تحريف القرآن ـ للأدلّة القائمة عليه كتاباً وسُنّة وإجماعاً ـ حملوا ما أمكن حمله من أحاديثهم المعتبرة سنداً على بعض الوجوه، وطرحوا كل خبر غير معتبر سنداً أو غير قابل للتأويل... كما عرفت بالتفصيل في «الباب الأول».

وهذا هو الأُسلوب الذي ينبغي اتّباعه بالنسبة إلى أحاديث التحريف في كتب أهل السُنّة... وبه يتمّ الجمع بين الاعتقاد بعدم التحريف والاعتقاد بصحّة أخبار الصحيحين وغيرهما... على أُصول أهل السُنّة...

إنّ التأويل إمّا الحمل على التفسير، وإمّا الحمل على اختلاف القراءة، وإمّا الحمل على نسخ التلاوة. لكنّ التأويل على الوجهين الأوّلين لا يتمّ إلّا بالنسبة إلى قليل جدّاً من الأحاديث، والحمل على نسخ التلاوة غير تامّ صغروياً وكبروياً، كما ستعرف في «الفصل الرابع».

فلا مناص من الردّ والتكذيب... ولا مانع، إلّا ما اشتهر بينهم من عدالة جميع الصحابة وصحّة أخبار الصحيحين وأمثالهما... لكنّ هذين المشهورين لا أصل لهما... كما ستعرف في «الفصل الخامس».

هذه خلاصة الطريقة الصحيحة لعلاج هذه الأحاديث، وعليها المحقّقون من أهل السُنّة، كما سيظهر في هذا الفصل والفصلين اللاحقين.

موقف أهل السُنّة من هذه الأحاديث والآثار:

وأمّا أهل السُنّة فالرواة لهذه الأحاديث منهم من يلتزم بصحّتها كأصحاب الصحاح الستّة وأمثالهم من أرباب الكتب المشهورة والمسانيد، ومنهم من لا ندري رأيه فيها... كما لا ندري أنّ القائلين بالصحّة يحملون تلك الآيات المحكيّة

في هذه الأحاديث على النسخ، أو يقولون بالتحريف تبعاً لمن قال به من الصحابة والتابعين...

وفي المقابل طائفتان من المحدّثين والعلماء؛ طائفة تقول بالتحريف صراحة، أخذاً بالأحاديث الظاهرة فيه، واقتداءاً بالصحابة المصرّحين به، وطائفة تقول ببطلان الأحاديث وتردّها الردّ القاطع...

فأهل السُنّة بالنسبة إلى أحاديث التحريف على ثلاث طوائف:

(الطائفة الأُولى)

وهم المحدّثون والعلماء الّذين يروون أحاديث التحريف وينقلونها في كتبهم الحديثية وغيرها، ولا سبيل لنا إلى الوقوف على آرائهم في تلك الأحاديث، فهل يقولون بصحّتها أولا؟ وعلى الأول هل يحملونها على النسخ؟ أو يقولون بالتحريف حقيقة؟

وهؤلاء كثيرون، بل هم أكثر رجال الحديث والمحدّثين والعلماء الرواة والناقلين لهذه الأحاديث...

(الطائفة الثانية)

وهم الّذين أوردوا الأحاديث والآثار الظاهرة أو الصريحة في نقصان القرآن من غير جواب أو تأويل، وهؤلاء عدّة من العلماء وليس عددهم بقليل...

فمثلاً:

يقول ابن جزي الكلبي في تفسيره: «والصابئون. قراءة السبعة بالواو، وهي مشكلة، حتى قالت عائشة: هي من لحن كتاب المصحف» (٨٠).

- «والمقيمين» منصوب على المدح بإضمار فعل، وهو جائز كثيراً في

---

(٨٠) التسهيل لعلوم التنزيل ١: ١٧٣، وابن جزي الكلبي المالكي وصفه الداودي في طبقات المفسّرين ١: ١٠١ بقوله: كان شيخاً جليلاً ورعاً زاهداً عابداً متقلّلاً من الدنيا وكان فقيهاً مفسّراً وله تفسير القرآن العزيز، توفّي في حدود العشرين وستّمائة.

الكلام، وقالت عائشة: هو من لحن كتاب المصحف، وفي مصحف ابن مسعود: (والمقيمون) على الأصل» (٨١).

- «إنّ هذان لساحران» قرئ: إنّ هذين، بالياء، ولا إشكال في ذلك... وقالت عائشة رضي الله عنها: هذا ممّا لحن فيه كتاب المصحف» (٨٢).

ويقول الخطيب الشربيني في تفسيره: «وحكي عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- وأبان بن عثمان: أنّ ذلك غلط من الكاتب، ينبغي أن يكتب «والمقيمون الصلاة». وكذلك قوله في سورة المائدة: «إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصابئون والنصارى، وقوله تعالى: «إنّ هذان لساحران» قالا: ذلك خطأ من الكاتب، وقال عثمان: إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها، فقيل له: ألا تغيره؟! فقال:دعوه فإنّه لا يحلّ حراماً ولا يحرّم حلالاً. وعامّة الصحابة وأهل العلم على أنّه صحيح» (٨٣).

وإذا ما قارنت بين هذا الموقف وموقف الطائفة الثالثة من هذه الأحاديث وأساليبهم في ردّها أمكنك نسبة القول بالتحريف إلى هذين العالمين الجليلين وأمثالهما من أهل السُنّة...

وفي علماء أهل السُنّة من يعتقد بتحريف القرآن الكريم وينادي به بأعلى صوته... إمّا اعتماداً على ما روي في كيفيّة جمع القرآن، وإمّا اعتقاداً بصحّة كل ما أُخرج في كتابي البخاري ومسلم، وإمّا إنكاراً لنسخ التلاوة... وعلى كلّ حال... فقد ذهب جماعة منهم إلى القول بسقوط شيء من القرآن، قال الرافعي ما نصّه: «... فذهب جماعة من أهل الكلام -ممّن لا صناعة لهم إلّا الظنّ والتأويل واستخراج الأساليب الجدليّة من كلّ حكم وكلّ قول- إلى جواز أنْ

---

(٨١) التسهيل لعلوم التنزيل ١: ١٦٤.

(٨٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٣: ١٥.

(٨٣) السراج المنير ١: ٣٤٥ لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني الفقيه الشافعي المفسّر، توفي سنة ٩٧٧، له ترجمة في الشذرات ٨: ٣٨٤.

يكون قد سقط عنهم من القرآن شيء، حملاً على ما وصفوا من كيفيّة جمعه» (٨٤).

وقال القرطبي: «قال أبوعبيد: وقد حدّثت عن يزيد بن زريع، عن عمران بن جرير، عن أبي مجلز، قال: طعن قوم على عثمان رحمه الله -بجمقهم- جمع القرآن، ثمّ قرأوا بما نسخ» (٨٥).

وقال: «قال أبوعبيد: لم يزل صنيع عثمان -رضي الله عنه- في جمعه القرآن يعدّ له بأنّه من مناقبه العظام، وقد طعن عليه فيه بعض أهل الزيغ، فانكشف عواره ووضحت فضائحه» (٨٦).

وقال أيضاً: «قال الإمام أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنباري: ولم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون من شرف القرآن وعلوّ منزلته ما يوجبه الحقّ والإنصاف والديانة، وينفون عنه قول المبطلين وتمويه الملحدين وتحريف الزائغين، حتى نبغ في زماننا هذا زائغ زاغ عن الملّة وهجم على الأُمّة بما يحاول به إبطال الشريعة التي لا يزال الله يؤيّدها ويثبت أُسّها وينمي فرعها ويحرسها عن معايب أُولي الجنف والجور ومكائد أهل العداوة والكفر.

فزعم أنّ المصحف الذي جمعه عثمان رضي الله عنه -باتّفاق اصحاب رسول الله [صلّى الله عليه وآله وسلّم] على تصويبه فيما فعل- لا يشتمل على جميع القرآن، إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف، قد قرأت ببعضها وسأقرأ ببقيّتها، فمنها [والعصر -ونوائب الدهر-] فقد سقط من القرآن على جماعة المسلمين «ونوائب الدهر» ومنها [حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازّيّنت وظنّ أهلها أنّهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغنَ بالأمس -وما كان الله ليهلكها إلّا بذنوب أهلها-] فادّعى هذا الإنسان أنّه سقط عن أهل الإسلام من القرآن «وما كان الله ليهلكها إلّا بذنوب أهلها» وذكر ممّا يدّعي حروفاً كثيرة...» (٨٧).

---

(٨٤) إعجاز القرآن: ٤١.

(٨٥) الجامع لأحكام القرآن ١: ٨٤.

(٨٦) الجامع لأحكام القرآن ١: ٨٤.

(٨٧) الجامع لأحكام القرآن ١: ٨١-٨٢.

ولقد نسب هذا القول إلى الحشوية من أهل السُنّة والجماعة ـ وهم أصحاب أبي الحسن البصري ـ فإنّهم ذهبوا إلى وقوع التحريف في القرآن تغييراً ونقصاناً [٨٨].

وفي كلام النحّاس: إنّ العلماء تنازعوا حديث عائشة في الرضاع، فردّه جماعة وصحّحه آخرون، قال:

«وأمّا قول من قال: إنّ هذا كان يقرأ بعد وفاة رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ فعظيم...» وستأتي عبارته كاملة.

ومن الواضح: أنّه إذا كان يقرأ بعد وفاته ـ صلّى الله عليه وآله ـ في أصل القرآن وأنّه لانسخ بعده ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالإجماع... فهو إذاً ساقط من القرآن، فالقرآن محرّف... ومن ثمّ استعظم النّحاس هذا القول.

وأمّا توجيه البيهقي لهذا الحديث: فإقرار منه بأنّ هذا كان من القرآن حتى بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وآله ـ، وكان المسلمون يتلونه في أصل القرآن.

وزعمه: أنّ الآية كانت منسوخة على عهده ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأنّ الّذين كانوا يتلونها لم يبلغهم النسخ، عارٍ عن الصحّة ولا دليل يدلّ عليه، على أنّا نقطع بأنّه كما كان النبي ـ صلّى الله عليه وآله ـ ينشر سور القرآن وآياته ويأمر بقراءتها بمجرّد نزولها، فإنّه كان عليه ـ على فرض وجود النسخ بصورة عامّة ـ أن يذيع ذلك بين الأُمّة ويبلغهم جميعاً ليطّلع الكلّ على ذلك، كما كان يفعل بالنسبة إلى نشر الآيات والسور النازلة.

على أنّ كلامه يستلزم أن تكون الآية من القرآن وأن لا تكون منه في وقت واحد، وهو باطل... وسيأتي مزيد بحث حوله، في «الفصل الرابع».

وقال الشعراني [٨٩]: «ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة في

---

(٨٨) مجمع البيان وغيره.

(٨٩) الشيخ عبدالوهاب بن أحمد الشعراني، من فقهاء الحنفية ومن علماء المتصوّفين، له مؤلفات كثيرة في الحديث والمواعظ والتراجم وغيرها من العلوم، توفّي سنة ٩٧٣، وله ترجمة في الشذرات ٨: ٣٧٢ وغيرها.

غير أهلها لبيّنت جميع ما سقط من مصحف عثمان» [٩٠].

وقال الزرقاني ـ في بيان الأقوال في معنى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ـ ما نصّه: «وهو: أنّ المراد بالأحرف: السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هلمّ وأقبل وتعال وعجّل وأسرع وقصدي ونحوي، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو: طلب الإقبال.

وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم: سفيان، وابنه وهب، وابن جرير الطبري، والطحاوي».

قال: «إنّ أصحاب هذا القول ـ على جلالة قدرهم ونباهة شأنهم ـ قد وضعوا أنفسهم في مأزق ضيق، لأنّ ترويجهم لمذهبهم اضطرّهم إلى أن يتورّطوا في أُمور خطرها عظيم، إذ قالوا: إنّ الباقي الآن حرف واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن، أمّا الستّة الأُخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتّة، ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوّعة القائمة في القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم.

ثمّ حاولوا أن يؤيّدوا ذلك فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف السّتة التي يقولون بضياعها نسخاً ولا رفعاً، وأسلمهم هذا العجز إلى ورطة أُخرى هي: دعوى إجماع الأُمّة على أن تثبت على حرف واحد وأن ترفض القراءة بجميع ماعداه من الأحرف الستّة، وأنّى يكون لهم هذا الاجماع ولا دليل عليه؟!

هنالك احتالوا على إثباته بورطة ثالثة وهي: القول بأنّ استنساخ المصاحف في زمن عثمان ـ رضي الله عنه ـ كان إجماعاً من الأُمّة على ترك الحروف الستّة والاقتصار على حرف واحد هو الذي نسخ عثمان المصاحف عليه.

إلّا إنّ هذه ثغرة لا يمكن سدّها، وثلمة يصعب جبرها، وإلّا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ على ضياع ستّة حروف نزل عليها القرآن دون أن يبقوا عليها مع أنّها لم تنسخ ولم ترفع؟!

وقصارى القول: إنّنا نربأ بأصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أن

---

(٩٠) اليواقيت والجواهر.

يكونوا قد وافقوا أو فكروا فضلاً عن أن يتآمروا على ضياع أحرف القرآن الستّة دون نسخ لها، وحاشا عثمان -رضي الله عنه- أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعّمه...» (٩١).

قلت: ومثل هذا كثير، يجده المتتبّع لكلماتهم وآرائهم في كتب الفقه والحديث والتفسير والقراءات، وعن الثوري (٩٢) أنّه قال: «بلغنا أنّ ناساً من أصحاب النبي [صلّى الله عليه وآله وسلّم] كانوا يقرأون القرآن أُصيبوا يوم مسيلمة فذهبت حروف من القرآن» (٩٣).

وقال ابن الخطيب في كتابه «الفرقان» (٩٤) تحت عنوان «لحن الكتاب في المصحف»: «وقد سئلت عائشة عن اللحن الوارد في قوله تعالى: إنّ هذان لساحران، وقوله عزّ من قائل: والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة، وقوله جلّ وعزّ: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصابئون. فقالت: هذا من عمل الكُتّاب، أخطأوا في الكِتاب.

وقد ورد هذا الحديث بمعناه بإسناد صحيح على شرط الشيخين.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي خلف -مولى بني جمح- أنّه دخل على عائشة فقال: جئت أسألك عن آية في كتاب الله تعالى كيف يقرؤها رسول الله؟ قالت: أيّة آية؟ قال: الّذين يأتون ما أتوا. أو: الّذين يؤتون ما آتوا! قالت: أيّهما أحبّ إليك؟ قال: والذي نفسي بيده، لإحداهما أحبّ إليّ من الدنيا

(٩١) مناهل العرفان، الجزء الأول.

(٩٢) سفيان بن سعيد الثوري، الملقّب عندهم بـ «أميرالمؤمنين في الحديث» والموصوف بـ «سيّد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى» وغير ذلك. أُنظر ترجمته في حلية الأولياء ٦:٣٥٦، تهذيب التهذيب ٤:١١١، تاريخ بغداد ٩:١٥١، وغيرها.

(٩٣) الدرّ المنثور ٥:١٧٩.

(٩٤) طبع هذا الكتاب بمطبعة دارالكتب المصرية سنة ١٣٦٧-١٩٤٨، وصاحبه من الكُتّاب المصريّين المعاصرين، وهو يشتمل على بحوث قرآنية في فصول تناول فيها بالبحث مسألة القراءات، والناسخ والمنسوخ، ورسم المصحف وكتابته، وترجمة القرآن إلى اللغات. إلى غير ذلك. وله في هذا الكتاب آراء وأفكار أهمّها كثرة الخطأ في القرآن ووجوب تغيير رسمه وجعل ألفاظه كما ينطق بها اللسان وتسمعها الآذان، فطلب علماء الأزهر من الحكومه مصادرة هذا الكتاب، فاستجابت له وصادرته وسنذكر رأينا في خصوص ما ذكره حول خطأ الكتاب في بحوثنا الآتية.

جميعاً. قالت: أيّتها؟ قال: الّذين يأتون ما أتوا. فقالت: أشهد أنّ رسول الله [صلّى الله عليه وآله] كذاك كان يقرأها وكذلك أُنزلت، ولكنّ الهجاء حُرّف.

وعن سعيد بن جبير، قال: في القرآن أربعة أحرف لحن: والصابئون. والمقيمين. فأصّدّق وأكن من الصالحين. إنّ هذان لساحران.

وقد سئل أبان بن عثمان كيف صارت: لكن الراسخون في العلم فهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة، ما بين يديها وما خلفها رفع وهي نصب؟ قال: من قِبَل الكاتب، كتب ما قبلها ثمّ سأل المملي: ما أكتب؟ قال: أُكتب المقيمين الصلاة، فكتب ما قيل له لا ما يجب عربيّةً ويتعيّن قراءةً.

وعن ابن عبّاس في قوله تعالى: حتى تستأنسوا وتسلّموا. قال: إنّما هي خطأ من الكاتب، حتى تستأذنواو تسلّموا.

وقرأ أيضاً: أفلم يتبيّن الّذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً. فقيل له: إنّها في المصحف: أفلم ييأس؟ فقال: أظنّ أن الكاتب قد كتبها وهو ناعس.

وقرأ أيضاً: ووصّى ربّك ألّا تعبدوا إلّا إيّاه، وكان يقول: إنّ الواو قد التزقت بالصاد.

وعن الضحّاك : إنّما هي: ووصّى ربّك، وكذلك كانت تقرأ وتكتب، فاستمدّ كاتبكم فاحتمل القلم مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد، ثمّ قرأ: ولقد وصّينا الّذين أُوتوا الكتاب من قبلكم وإيّاكم أن اتّقوا الله.ووصّينا الإنسان بوالديه. وقال: لو كانت «قضى» من الربّ لم يستطع أحد ردّ قضاء الربّ تعالى. ولكنّها وصيّة أوصى بها عباده.

وقرأ ابن عبّاس أيضاً: ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء. ويقول: خذوا الواو من هنا واجعلوها هاهنا عند قوله تعالى: الّذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل. يريد

بذلك أن تقرأ: والّذين قال لهم الناس.

وقرأ أيضاً: مثل نور المؤمن كمشكاة، وكان يقول: هي خطأ من الكاتب، هو تعالى أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة.

وذكر ابن أشتة بأنّ جميع ما كتب خطأ يجب أن يقرأ على صحّته لغةً لا على رسمه، وذلك كما في «لا أوضعوا، لا أذبحنّه» بزيادة ألف في وسط الكلمة. فلو قرئ ذلك بظاهر الخطّ لكان لحناً شنيعاً يقلب معنى الكلام ويخلّ بنظامه، يقول الله تعالى: إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون.

ومعنى حفظ القرآن: إبقاء شريعته وأحكامه إلى يوم القيامة وإعجازه أبد الدهر، بحيث يظلّ المثل الأعلى للبلاغة والرصانة والعذوبة، سهل النطق على اللسان، جميل الوقع في الآذان، يملك قلب القارئ ولبّ السامع.

وليس ما قدّمنا من لحن الكتاب في المصحف بضائره أو بمشكّك في حفظ الله تعالى له، بل إنّ ما قاله ابن عبّاس وعائشة وغيرهما من فضلاء الصحابة وأجلاّء التابعين أدْعى لحفظه وعدم تغييره وتبديله. وممّا لا شكّ فيه أنّ كُتّاب المصحف من البشر، يجوز عليهم ما يجوز على سائرهم من السهو والغفلة والنسيان. والعصمة لله وحده، ومثل لحن الكُتّاب كلحن المطابع، فلو أنّ إحدى المطابع طبعت مصحفاً به بعض الخطأ ـ وكثيراً ما يقع هذا ـ وسار على ذلك بعض قرّاء هذا المصحف، لم يكن ذلك متعارضاً مع حفظ الله تعالى له وإعلائه لشأنه» [٩٥].

قال: «وإنّما الذي يستسيغه العقل ويؤيّده الدليل والبرهان أنّه إذا تعلّم فرد الكتابه في أُمّة أُمّيّة، فإنّ تعلّمه لها يكون محدوداً ويكون عرضة للخطأ في وضع الرسم والكلمات، ولا يصحّ والحال كما قدّمنا أنْ يؤخذ رسمه هذا أُنموذجاً تسير عليه الأُمم التي ابتعدت عن الأُمّية بمراحل، وأنْ نوجب عليها أخذه على علاّته وفهمه على ما فيه من تناقض ظاهر وتنافر بيّن، وذلك بدرجة أنّ العلماء الّذين تخصّصوا في رسم المصحف لم يستطيعوا أن يعلّلوا هذا التباين إلاّ بالتجائهم إلى

---

٩) الفرقان: ٤١-٤٦ ملخّصاً.

تعليلات شاذّة عقيمة» [٩٦].

هذا... ومن المناسب أن ننقل في المقام ما ذكره الحجّة شرف الدين بهذا الصدد، فقد قال ما نصّه:

«وما أدري والله ما يقولون فيما نقله عنهم في هذا الباب غير واحد من سلفهم الأعلام كالإمام أبي محمد بن حزم، إذ نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري في ص ٢٥٧ من الجزء الرابع من (الفصل) أنّه كان يقول:

إنّ القرآن المعجز إنّما هو الذي لم يفارق الله عزّ وجلّ قطّ، ولم يزل غير مخلوق ولا سمعناه قطّ ولا سمعه جبرائيل ولا محمد عليهما السلام قطّ، وإنّ الذي نقرأ في المصاحف ونسمعه ليس معجزاً بل مقدور على مثله» إلى آخر ما نقله عن الإمام الأشعري وأصحابه ـ وهم جميع أهل السُنّة ـ حتى قال في ص ٢١١ ما هذا لفظه:

«وقالوا كلّهم: إنّ القرآن لم ينزل به قطّ جبرائيل على قلب محمد عليه الصلاة والسلام، وإنّما نزل عليه شيء آخر هو العبارة عن كلام الله، وإنّ القرآن ليس عندنا ألبتّة إلّا على هذا المجاز، وإنّ الذي نرى في المصاحف ونسمع من القرآن ونقرأ في الصلاة ونحفظ في الصدور ليس هو القرآن ألبتّة، ولا شيء منه كلام الله ألبتّة بل شيء آخر، وإنّ كلام الله تعالى لا يفارق ذات الله عزّ وجلّ».

ثمّ استرسل في كلامه عن الأشاعرة حتى قال في ص ٢١٠: «ولقد أخبرني علي بن حمزة المرادي الصقلي: أنّه رأى بعض الأشعرية يبطح المصحف برجله، قال: فأكبرت ذلك وقلت له: ويحك! هكذا تصنع بالمصحف وفيه كلام الله تعالى؟! فقال لي: ويلك! والله ما فيه إلّا السخام والسواد، وأمّا كلام الله فلا».

قال ابن حزم: «وكتب إليَّ أبوالمرحي بن رزوار المصري: أنّ بعض ثقات أهل مصر من طلاّب السنن أخبره: أنّ رجلاً من الأشعرية قال له مشافهة:

---

(٩٦) الفرقان: ٥٨.

على من يقول: إنّ الله قال: قل هو الله أحد الله الصمد، ألف لعنة» إلى آخر ما نقله عنهم، فراجعه من ص ٢٠٤ إلى ص ٢٢٦ من الجزء الرابع من (الفصل)...» [٩٧].

للبحث صلة...

---

(٩٧) أجوبة مسائل جار الله.